المجلة العربية للعلوم الادارية
مجلد ٦، عدد ١، يناير ١٩٩٩، ٦٥ – ٨٧

العمليات بعملات أجنبية وترجمة القوائم المالية الأجنبية: دراسة مسحية للممارسات المحاسبية في بعض الشركات السعودية

طلال إبراهيم سجيني

جامعة الملك عبدالعزيز
المملكة العربية السعودية

مصطلحات علمية

العمليات بعملة أجنبية،
ترجمة القوائم المالية الأجنبية،
معايير المحاسبة الدولية،
القوائم المالية للشركات السعودية.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الطرق والمداخل المستخدمة في القياس والمعالجة المحاسبية لترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية وتقييمها في ضوء هدف توفير المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والقوائم المالية الأجنبية الملائمة لتقييم أداء الشركات الأجنبية التابعة. كما يهدف البحث إلى استقراء واقع الممارسات المحاسبية الفعلية لمشكلة أسعار الصرف وكيفية معالجتها في بعض الشركات السعودية من خلال دراسة مسحية للقوائم المالية التي تعدها تلك الشركات. وقد أوضحت الدراسة المسحية أن الممارسات المحاسبية الفعلية في بعض الشركات الصناعية السعودية المساهمة في مجال قياس العمليات والقوائم المالية الأجنبية وترجمتها، تتفق كثيراً مع بعض توصيات فقرات معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١)، وأن آثار التضخم لا تؤخذ بعين الاعتبار عند ترجمة القوائم المالية الأجنبية في هذه الممارسات المحاسبية السعودية.

تشغل المعاملات الأجنبية جزءاً كبيراً من أنشطة الكثير من الشركات السعودية، وتتنوع هذه المعاملات من شركة إلى أخرى، فقد تشتمل على عمليات الاستيراد والتصدير، أو عقد القروض بعملات أجنبية، أو الاستثمار في شركات أجنبية، أو إنشاء فروع وشركات تابعة في دول أجنبية.

وفي حالة تغيُّر سعر الصرف بين تاريخ إثبات العملية وتاريخ تسويتها بالنسبة لعمليات الاستيراد والتصدير وعقد القروض وسدادها أو تحصيلها، أو عند إعداد القوائم المالية في حالة تأخر تسوية هذه العمليات لما بعد إعداد هذه القوائم، وكذلك عند ترجمة القوائم المالية بالنسبة للفروع والشركات التابعة الأجنبية، فإنه كثيراً ما يواجه إدارة الشركة مشكلة اختيار سعر الصرف المناسب والمعالجة المحاسبية المناسبة لإثبات العمليات الأجنبية المختلفة، ومن بينها ترجمة القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة وإعداد

تم تسلم البحث في يوليو ١٩٩٦، وأجيز للنشر في مارس ١٩٩٧.

القوائم المالية المجمعة عن نشاط الشركة القابضة وفروعها أو شركاتها التابعة في الدول الأجنبية.

ومن جهة أخرى ترتبط بمشكلة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية تغيرات في مستوى التضخم. فقد وجدت عدد من الدراسات أن هناك علاقة ارتباط بين التضخم وتغيرات أسعار الصرف (Hall, 1983; Aliber and stickney, 1975: 44). وتتفاعل مشكلة ظاهرة التضخم مع مشكلة التغيرات في أسعار الصرف بحيث تؤثران بطريقة سلبية في جودة ودلالة ما تظهره القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة من معلومات لتقييم الأداء التشغيلي وتقييم ربحية هذه الشركات.

ويهدف البحث إلى دراسة الطرق والمداخل المستخدمة في القياس والمعالجة المحاسبية لترجمة العمليات والقوائم المالية وتقييمها بغرض التوصية بالمدخل المحاسبي الملائم الذي يمكّن من توفير المعلومات المحاسبية المفيدة المتعلقة بالعمليات والقوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة، التي تساعد أيضا على رفع كفاءة قياس أداء هذه الشركات وتقييمها كما يهدف البحث أيضاً إلى استقراء واقع الممارسات المحاسبية الفعلية لمشكلة تغيرات أسعار الصرف وكيفية معالجتها في بعض الشركات الصناعية السعودية.

ويتناول البحث في أجزائه التالية ما يلي:

١ – القياس والمعالجة المحاسبية للعمليات الأجنبية.

٢ – عرض الطرق المستخدمة وتقييمها لترجمة القوائم المالية الأجنبية.

٣ – تقييم المداخل المستخدمة لترجمة القوائم المالية حسب متطلبات بعض المعايير المحاسبية المصدرة.

٤ – المداخل المستخدمة في قياس تغيرات أسعار الصرف ومعالجتها في ظل التضخم.

٥ – الدراسات المسحية.

٦ – الخلاصة.

القياس والمعالجة المحاسبية للعمليات الأجنبية

يمكن القول إن العمليات الأجنبية هي تلك العمليات التي تتم بنقد أجنبي، وتنحصر في الأنشطة التالية: عمليات الاستيراد والتصدير. والتي تمثل عمليات شراء وبيع سلع وخدمات محدد أسعارها بعدد ثابت من وحدات العملة الأجنبية، وعمليات الإقراض، والاقتراض بوحدات نقد أجنبي.

وقد أظهرت الكتابات المحاسبية المختلفة أن هناك ثلاثة تواريخ مرتبطة بالقياس المحاسبي للعمليات الأجنبية (e.g., Radebaugh and Gray, 1979; Haskins *et al*, 1996) وهي:

أ – تاريخ قياس الأصل وتسجيله أو الالتزام أو الإيراد أو المصروف (حسب نوع العملية) بالدفاتر، وهذا التاريخ يمثل تاريخ إجراء العملية وفيه يتم استخدام سعر الصرف السائد لإثبات العملية بالعملة المحلية.

ب – تاريخ إعداد قائمة المركز المالي، وفيه يتم تعديل القيمة السجلة في (أ) لتعكس سعر الصرف الجاري في هذا التاريخ، إذا لم يتم الانتهاء من العملية وسداد قيمتها. وينشأ عن هذا التعديل حدوث مكاسب أو خسائر بسبب تغير سعر الصرف بين التاريخين. وتدرج هذه المكاسب أو الخسائر ضمن بنود قائمة الدخل في الفترة التي حدث فيها تغير سعر الصرف بالنسبة للعمليات المسددة، أما العمليات غير المسددة فيدرج ما يخصها من مكاسب أو خسائر ضمن بنود قائمة المركز المالي. ويعارض بعضهم هذا المدخل، حيث يرون أن هذه المكاسب والخسائر ينبغي أن تدرج داخل حساب العملية بحيث يعدل الرصيد النهائي للعملية ليعكس سعر الصرف السائد في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي.

جـ- تاريخ انتهاء العملية من خلال السداد بالعملة الأجنبية أو تحصيل المبالغ المستحقة بالعملة، وفيه قد يتحقق مكاسب أو خسائر إذا ما اختلف سعر الصرف في هذا التاريخ عن سعر الصرف السائد في تاريخ إعداد المركز المالي. وفي هذه الحالة تدرج هذه المكاسب أو الخسائر لتغير سعر الصرف ضمن قائمة دخل الفترة التي تنتهي فيها العملية، ويعارض بعضهم هذا المدخل، ويفضل أن يتم تعديل حساب العملية بهذه المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تغير سعر الصرف.

وقد ترتب على تعدد التواريخ المرتبطة بالقياس المحاسبي للعمليات الأجنبية، ظهور مدخلين في المعالجة المحاسبية لمكاسب وخسائر (فروق) أسعار الصرف إلى العمليات الأجنبية، هما: مدخل العملية الواحدة، ومدخل العمليتين.

مدخل العملية الواحدة:

يقوم هذا المدخل على فكرة أن العملية المعنية وما يتبعها من إجراءات بدءاً من حدوث واقعة الشراء أو البيع إلى سداد أو تحصيل المبالغ المستحقة من العملية بمثابة حدث واحد. ولهذا فإن ما يتم تسجيله في بداية العملية يمثل قيمة مبدئية (أو دفعة أولية) للعملية ولا تصبح نهائية إلا بعد إثبات سدادها أو تحصيل مقابلها بالكامل. ولذلك فإن ما ينشأ من مكاسب أو خسائر (فروق) أسعار الصرف بسبب تغير واختلاف سعر الصرف حسب التواريخ المشار إليها أعلاه، يعالج ضمن حساب العملية نفسها، ولا يدرج في قائمة الدخل الخاص بالفترة التي حصل فيها التغير في سعر الصرف.

ويلاحظ على هذا المدخل أنه لا يفرق بين العملية التجارية (شراء بضاعة أو أصل ثابت أو بيع بضاعة) والعملية التمويلية المتعلقة بسداد العملية التجارية، كما أن استخدامه يؤدي إلى الخروج عن مبدأ التكلفة التاريخية لتقييم الأصول الممولة بقروض أجنبية، حيث يترتب على التغير المستمر في سعر صرف العملة الأجنبية تغير مماثل في التكلفة الأصلية للأصول الممولة بهذه القروض (أبو الحسن، ١٩٩٠: ١٧١).

مدخل العمليتين:

يقوم هذا المدخل على فكرة أن العمليات الأجنبية تمثل في الأساس عمليتين منفصلتين، تمثل العملية الأصلية عملية شراء أو بيع بعملة أجنبية، أي عملية تجارية، بينما العملية الثانية هي عملية تمويلية تتمثل في سداد قيمة المشتريات (الاستيراد) أو تحصيل قيمة المبيعات (التصدير). وتنشأ الفروق الناتجة عن سعر الصرف بسبب التأخر في سداد (أو تمويل) هذه العمليات، وبالتالي فإن فروق سعر الصرف وفق هذا المدخل تمثّل أحد عناصر الدخل الدوري للشركة. ويتميز هذا المدخل بالمحافظة على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول حيث لا تتأثر أرصدة حسابات هذه الأصول بقروض أجنبية بأي تغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

وقد أوصى المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٨) لسنة ١٩٧٥ باستخدام هذا المدخل لاتفاقه مع الممارسات المحاسبية الدولية. ومن جهة أخرى، فقد عدّل المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٥٢) لسنة ١٩٨١ في معالجته المحاسبية بين حالتين:

أ - حالة العمليات طويلة الأجل بين الشركة الأم والشركات الأجنبية التابعة، على أساس أن هذه العمليات تُعَدُّ جزءاً من صافي استثمار الشركة الأم في الشركة التابعة، وبالتالي فإن فروق أسعار الصرف هذه العمليات تدرج ضمن عناصر حقوق الملكية في الشركة التابعة. ولتطبيق هذه المعالجة المحاسبية لابد أن تكون العملة الوظيفية (أي العملة المستخدمة في النشاط) للشركة

التابعة هي عملة بلد الشركة التابعة، Choi and Mueller, 1992).

ب – عمليات النقد الأجنبي التي تهدف إلى حماية صافي أصول الشركة التابعة من آثار تقلبات أسعار الصرف، وهذه تمثل ما يعرف بعقود الصرف المؤجلة. وفيها تتم المعالجة المحاسبية لمكاسب هذه العمليات أو خسائرها في قوائم مالية على النحو التالي (Choi and Mueller, 1992):

١ – يدرج الجزء المؤجل من هذه المكاسب أو الخسائر (الفروق) ضمن عناصر حقوق الملكية في قائمة المركز المالي. وهذا الجزء يعادل المكاسب أو الخسائر المتوقعة على الالتزامات بوحدات نقد أجنبي، وتحسب على أساس الطريقة الآتية:
كمية النقود للعقد المؤجل × الفروق بين سعر الصرف في تاريخ إعداد المركز المالي وسعر الصرف الحاضر يوم بداية العقد المؤجل.

٢ – تدرج باقي المكاسب والخسائر الخاصة بعمليات النقد الأجنبي (الجزء غير المؤجل) التي تهدف إلى حماية صافي أصول الشركة التابعة من آثار تقلبات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الدوري.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مدخل العمليتين هو المدخل الأكثر استخداماً في معظم الدول، كما أظهرته إحدى الدراسات (Fitzger, Stickler and watts, 1979).

عرض وتقييم للطرق المستخدمة لترجمة القوائم المالية الأجنبية

الترجمة هي عملية تحويل أو تغيير لوحدة القياس المستخدمة في القوائم المالية الأجنبية من العملة المحلية للشركة التابعة الأجنبية إلى عملة بلد الشركة الأم (أي العملة المستخدمة في تقارير الشركة الأم). ويُعَدُّ اختيار معدل الصرف هو أساس استخدام طريقة الترجمة (Huston, 1989:28). وعملية ترجمة القوائم المالية الأجنبية يجب أن تحقق مجموعة من الأهداف تتمثل في تقديم معلومات تتفق بصورة عامة مع الآثار الاقتصادية المتوقعة لتغير أسعار الصرف في التدفقات النقدية للشركة وفي حقوق الملكية فيها، كما أن القوائم المالية المجمعة يجب أن تعكس النتائج المالية والعلاقات بين الوحدات (الشركات) التابعة كما تم قياسها بالعملات الوظيفية لهذه الشركات طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها في بلد الشركة الأم، (Anton, 1983). وبهذا التوجه تحقق عملية الترجمة رغبات حملة الأسهم. والدائنين والأطراف المختلفة المهتمة بالشركة الأم والشركات التابعة لها في توفير المعلومات المالية الملائمة عن نتائج الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية للشركة ككل وتوابعها معبراً عنها بعملة نقدية معينة ومفهومة لديهم.

إن ترجمة القوائم المالية الأجنبية عرفت طرقاً ومداخل مختلفة من أهمها:

أ – طريقة العناصر الجارية وغير الجارية:

يتم التركيز وفق هذه الطريقة على طبيعة تصنيف بنود قائمة الميزانية العمومية وتبويبها، فَتُتَرْجَمُ بنود الأصول أو الموجودات المتداولة والالتزامات (أو المطلوبات) المتداولة – بوصفها عناصر جارية في قائمة الميزانية العمومية – طبقاً لسعر الصرف الجاري في تاريخ إعداد هذه القائمة للشركة التابعة الأجنبية. في الوقت الذي تُتَرْجمُ فيه بنود الأصول والالتزامات الأخرى غير المتداولة وكذلك مكونات حقوق الملكية – بوصفها عناصر غير جارية في قائمة الميزانية العمومية – طبقاً لأسعار الصرف التاريخية المناسبة وقت حدوث هذه الأصول والالتزامات والحقوق

ونشأتها. وأما بنود قائمة الدخل فإنها تترجم باستخدام متوسط مرجح لأسعار الصرف السائدة خلال الفترة المحاسبية فيما عدا مصروفات إهلاك الأصول الثابتة حيث تترجم بحسب أسعا رالصرف التاريخية التي ترجمت بها الأصول الثابتة المعنية، (Choi and Mueller, 1992:150). وبعبارة أخرى يمكن القول إن هذه الطريقة تترجم صافي الأصول المتداولة بسعر الصرف الجاري، وصافي الأصول غير المتداولة بسعر الصرف التاريخي.

ب – طريقة العناصر النقدية وغير النقدية:

في هذه الطريقة يتم التركيز على خصائص الأصول (الموجودات) والالتزامات (المطلوبات) المكونة للميزانية العمومية التي تظهر أن هناك مجموعتين من العناصر التي تكون قائمة الميزانية العمومية، هما العناصر النقدية، ومجموعة العناصر غير النقدية (علي، ١٩٩٣: ١٤). وتتمثل مجموعة العناصر النقدية بالأصول والالتزامات ذات القيم النقدية الثابتة مثل العناصر النقدية بالخزينة والبنك وأوراق القبض وأوراق الدفع والقروض الطويلة الأجل. ويتم ترجمة العناصر النقدية باستخدام سعر الصرف الجاري السائد في تاريخ إعداد الميزانية العمومية. بينما يتم ترجمة العناصر غير النقدية مثل المخزون والأصول الثابتة وبنود حقوق الملكية باستخدام أسعار الصرف التاريخية المناسبة. وتترجم بنود قائمة الدخل بأسلوب الطريقة السابقة نفسه. وبمعنى آخر يمكن القول إنَّ هذه الطريقة تترجم صافي الأصول النقدية باستخدام سعر الصرف الجاري، وصافي الأصول غير النقدية باستخدام أسعار الصرف التاريخية.

جـ – الطريقة الزمنية:

تقوم هذه الطريقة على فكرة المحافظة على أساس القياس المحاسبي المستخدم في الأصل أو الالتزام، حيث إن هدف ترجمة القوائم هو تغير وحدة (عملة) القياس وليس طريقة القياس؛ أي إذا كان الأصل أو الالتزام يتم قياسه أو تقييمه على أساس التكلفة التاريخية فإنه يتم ترجمة هذا الأصل أو الالتزام باستخدام معدل سعر الصرف التاريخي، وإذا كان يتم قياسه أو تقييمه على أساس التكلفة الجارية أو السوقية فإنه يتم ترجمته باستخدام سعر الصرف الجاري. وبناء على ذلك تقوم هذه الطريقة على أساس ترجمة الأصول والالتزامات النقدية باستخدام سعر الصرف الجاري، ويضاف إلى هذا أن الأصول غير النقدية التي تقيم بالقيمة السوقية أيضاً تترجم باستخدام سعر الصرف الجاري. بينما الأصول والالتزامات غير النقدية الأخرى التي تظهر بالتكلفة في القوائم المالية فإنها تترجم باستخدام سعر الصرف التاريخي المناسب. وتترجم بنود قائمة الدخل للشركة التابعة بنفس أسلوب الطريقتين السابقتين.

وتجدر الإشارة إلى أن المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٨) لسنة ١٩٧٥ كان قد أوصى بتطبيق الطريقة الزمنية لترجمة القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة.

د – طريقة سعر الصرف الجاري:

وفق هذه الطريقة يتم ترجمة كل بنود الأصول والالتزامات باستخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بينما يتم ترجمة عناصر حقوق الملكية باستخدام أسعار الصرف التاريخية المناسبة. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ الاعتراف بهذه البنود، وإذا تعذر ذلك يتم استخدام متوسط مرجح لأسعار الصرف السائدة خلال الفترة (Eitman and Stonehill, 1986:169)، ويلاحظ أن هذه الطريقة كانت مستخدمة في الماضي حيث كان هناك شبه ثبات أو تغير بسيط في معدلات الصرف بين العملات المختلفة،

وعموماً جاء المعيار المحاسبي رقم (٥٢) في بداية الثمانينات ليحيي استخدام هذه الطريقة.

تقييم الطرق المستخدمة لترجمة القوائم المالية الأجنبية

يلاحظ أن الطرق الأربع التي تستخدم لترجمة القوائم المالية الأجنبية تركز اهتمامها في ترجمة الأصول والالتزامات حول سعرين للصرف: سعر الصرف التاريخي، أي السعر الذي كان سائداً وقت حدوث المعاملة أو العملية الأصلية أو التي ينشأ فيها الأصل أو الالتزام، وسعر الصرف الجاري، أي السعر الذي يسود وقت أو تاريخ إعداد الميزانية العمومية. وعادة يقترح استخدام متوسط مرجح لأسعار الصرف السائدة خلال الفترة المحاسبية لترجمة بنود قائمة الدخل.

وتؤدي ترجمة البنود باستخدام سعر الصرف التاريخي إلى المحافظة على طبيعة الأرقام الخاصة لهذه البنود وثبات قيمتها الدفترية المنشورة (باستثناء حالة السداد أو الاستهلاك بالاستخدام) من سنة إلى أخرى، بغض النظر عن التغيرات في سعر الصرف الجاري. وبالعكس، فإنَّ استخدام سعر الصرف الجاري ينتج تقلبات في القيمة الدفترية المنشورة للأصول والالتزامات عند حدوث تغيرات في أسعار الصرف. ومن جهة أخرى يؤدي استخدام سعر الصرف الجاري إلى المحافظة على العلاقات الأصلية بين قائمة الميزانية العمومية المنشورة، في الوقت الذي لا يؤدي فيه استخدام أسعار الصرف التاريخية إلى المحافظة على مثل هذه العلاقات. حيث تختلف أسعار الصرف التاريخية المستخدمة باختلاف تغير وتواريخ حدوث العمليات التي أنشأت هذه البنود الممثلة في الأصول والالتزامات المختلفة.

فطريقة العناصر الجارية وغير الجارية تقوم على فكرة أن العناصر الجارية هي وحدها التي تكون عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف سواء **بالزيادة أو النقصان؛ هذه التقلبات التي دائماً ما تكون حول المعدل الثابت لسعر الصرف أو قريبة منه، وبالتالي فإن أي تحرك في سعر الصرف في** اتجاه معين لا بد وأن ينعكس تحركه على الاتجاه المعاكس مرات كثيرة في الأشهر أو السنوات التالية، (Nobes, 1981:218). وهذا ما يعتقده مؤيدو هذه الطريقة، حيث يرون أن سعر الصرف الجاري في أي وقت لن يكون نفسه السعر السائد في المستقبل، عندما يتم سداد الالتزامات غير الجارية. وتتصف هذه الطريقة بأنها تربط بين الأصول الثابتة والالتزامات طويلة الأجل، ولا تَعُدُّهما عرضة للتغير لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، لذلك لا يتم إثبات أي مكاسب أو خسائر متعلقة بهما بعكس طريقة العناصر النقدية وغير النقدية.

ويمكن القول إن أهم نقاط ضعف هذه الطريقة الاعتقاد بأن سعر الصرف يتذبذب حول المعدل الثابت له. فقد أصبحت كل الدول الآن تتبع سياسة تعويم سعر صرف عملاتها وبالتالي أصبحت عملاتها عرضة لتقلبات قوى العرض والطلب على العملات. ونتيجة لذلك فإنه من غيرالمنطقي التمسك بفكرة أن تحركات سعر الصرف ستميل إلى الانعكاس باتجاه المعدل الثابت. وعليه يرى بعضهم أن سعر الصرف الجاري ربما يكون أفضل تقدير لسعر الصرف في المستقبل للالتزامات طويلة الأجل (Henning, Piggott and Scott, 1978).

ويضاف إلى هذا أن استخدام تصنيف بنود الميزانية العمومية وتبويبها إلى عناصر جارية وغير جارية أساساً لاختيار سعر الصرف لترجمة هذه البنود يُعَدُّ غير ملائم؛ لأن تعريف الأصول والالتزامات الجارية هو مسألة تصنيف ولكنه لا يقدم مضموناً أو أساساً ملائماً لتحديد معدل الترجمة الملائمة، (Choi and Mueller, 1992: 159). كذلك فإن استخدام هذه الطريقة يؤدي إلى عدم تجانس (أو عدم المقابلة) في معالجة عملية تمويل

شراء الأصول الثابتة، فالقروض طويلة الأجل التي استخدمت لتمويل شراء جزء من الأصول الثابتة ستترجم بسعر الصرف الجاري.

أما طريقة العناصر النقدية وغير النقدية فتقوم على فكرة أن العناصر النقدية هي التي تكون عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف بسبب ثبات قيمتها النقدية وتحديدها بعدد ثابت من العملات الأجنبية.

ويمكن القول إن من نقاط قصور هذه الطريقة هو اعتمادها على تصنيف بنود قائمة الميزانية العمومية إلى عناصر نقدية وغير نقدية كأساس لاختيار سعر الصرف المناسب لترجمة القوائم المالية الأجنبية، واستخدام مثل هذا التصنيف أساساً لتحديد سعر الصرف لا يعد الأساس المناسب لقياس مدى التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، (Aliber and Stickney, 1975: 52). ويضاف إلى ذلك أن تطبيق هذه الطريقة يؤدي إلى حدوث عدم تجانس (أو عدم المقابلة) في ترجمة الأصول الثابتة وترجمة القروض الطويلة الأجل التي استخدمت لتمويل شراء هذه الأصول. فيتم ترجمة الأصول الثابتة بوصفها عناصر غير نقدية – باستخدام سعر الصرف التاريخي بينما يتم ترجمة القروض الأجنبية طويلة الأجل – عناصر نقدية – باستخدام سعر الصرف الجاري.

ويلاحظ أن الفرق بين الطريقتين السابقتين هو أن طريقة العناصر النقدية وغير النقدية تفترض أن الالتزامات طويلة الأجل وليس المخزون السلعي هو الذي يكون عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف. وقد عارض بعضهم هذا الرأي ليس على أساس النظرية المحاسبية ولكن بسبب آثارها في الأرباح عندما تنخفض قيمة عملة الشركة الأم، حيث كانت المكاسب أو الخسائر (الفروق) الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف تدرج ضمن ربح الفترة المحاسبية التي يتم ترجمة القوائم المالية عنها، فهم يرون أنه في هذه الحالة **ستظهر خسائر كنتيجة للالتزامات الطويلة الأجل ولكن دون إظهار مكاسب على الأصول الثابتة أو المخزون حيث إنهما سيترجمان بسعر الصرف** التاريخي (Conner, 1972; Lorenson, 1972). وهذا سيكون ضد الآثار الحقيقية لهذا التغير في سعر الصرف والذي سيؤدي بالفعل إلى أن تظهر الشركة التابعة وكأنها حققت أرباحاً كبيرة (وبالتالي تدفع توزيعات أرباح) بتعبير عملة الشركة الأم. ومع ذلك فإن مثل هذا الانتقاد حول الأرباح المستقبلية يبدو أقل أهمية وفق معظم النظم المحاسبية المعروفة التي من بينها نظام المحاسبة التقليدي الذي يقوم على مبدأ التكلفة التاريخية الذي عُرِضَت الآراء السابقة في سياقه.

أما الطريقة الزمنية فتقوم على أساس ترجمة بنود الأصول والالتزامات والمصروفات والإيرادات بأسلوب يحافظ على المبادىء المحاسبية التي استخدمت أساساً في عملية قياس هذه البنود. ويعني هذا أن هذه الطريقة تهدف إلى تغيير وحدة القياس النقدية فقط دون تغيير أساس القياس المستخدم في القوائم المالية الأجنبية. ويرى مؤيدو استخدام هذه الطريقة بأن طريقة الترجمة المستخدمة يجب ألّا تحرف المبادىء المحاسبية المرتبطة (أو المستخدمة) بإعداد القوائم المالية للشركات التابعة، بحيث يمكّن من إحداث عملية إدماج (أو تجميع) القوائم المالية للشركات التابعة والشركة الأم باتساق تام، وأنه لا يجوز أن يتوقع من الطريقة المستخدمة تصحيحها لعدم كفاية المبادىء المحاسبية المستخدمة في النظم المحاسبية (Hinton, 1978; Flower, 1976; Lorenson, 1972).

وهناك نقاط قصور في هذه الطريقة، فهي تجمع بين الأسس التي تعتمد عليها كل من طريقة العناصر الجارية وغير الجارية، وكذا العناصر النقدية وغير النقدية في اختيار سعر الصرف المناسب لترجمة القوائم المالية الأجنبية، لذلك فهي

تتضمّن أيضاً بعض عيوب أو قصور كل من هاتين الطريقتين اللتين سبقت الإشارة إليهما. ويضاف إلى ذلك أن هذه الطريقة ترى أن الغرض من إعداد القوائم المجمعة للشركات التابعة والشركة الأم هو عرض نتائج هذه المجموعة وكأنها نتيجة منشأة واحدة، (FASB Statement # 8 Oppendix D.). كما تَعُدُّ الشركة التابعة وكأنها جزء من الشركة الأم تقوم بالتمويلات والتدفقات النقدية، (FASB # 8, Para. 227). وقد مهد كل ذلك إلى قبول معالجة آثار التغيرات في أسعار الصرف في قائمة الدخل بدلاً من قائمة الميزانية العمومية. ويسبب إدراج فروق التغيرات في أسعار الصرف في قائمة الدخل تغيرات حادة في قياس صافي الربح للشركة كمجموعة واحدة مما يؤثر سلباً في القيمة السوقية لأسهم الشركة الأم وتوابعها في أسواق بورصة الأوراق المالية، ويمكن القول عموماً إن النص في هذه الطريقة على اعتبار أن فروق تغيرات أسعار الصرف تعتبر من بنود قائمة الدخل وبالتالي ضرورة إدراجها ضمن عناصر الدخل الدوري الخاص بالفترة التي حدثت فيها هذه التغيرات هو الذي أظهر ردود الأفعال المعارضة لهذه الطريقة التي ألزم باتباعها المعيار رقم (٨) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، يضاف إلى ذلك أنه ليس بالضرورة أن تكون الشركة التابعة جزءاً مكملاً للشركة الأم، فقد تكون منفصلة ولها مواردها التمويلية المحلية الخاصة بها، وقد تكون مستقلة ولها شخصيتها القانونية الخاصة بها.

ومن جهة أخرى، تقوم طريقة سعر الصرف الجاري على فكرة كون الشركة الأجنبية التابعة وحدة معنوية مستقلة تقوم بالعمل في بيئة اقتصادية مختلفة عن بيئة الشركة الأم سواء من حيث ظروف التشغيل أو مستوى التضخم أو غيره من العوامل البيئية الأخرى، كما أنها لا توجد أساساً لمجرد القيام بالتحويلات إلى الشركة الأم. وبناء على ذلك تعد الشركة الأجنبية التابعة وحدة منفصلة، وأن صافي ثروتها فقط، وليس كل بند في قائمة الميزانية العمومية الخاصة بها هو الذي يكون محل مخاطرة. وتتميز هذه الطريقة بأنها تساعد على المحافظة على العلاقة الأصلية بين مختلف بنود أرصدة الميزانية العمومية وذلك بسبب ثبات معامل سعر الصرف المستخدم لترجمة هذه البنود. كما تتميز بسهولة التطبيق، وتُعَدُّ هذه الطريقة أكثر ملاءمة عندما يثبت سعر الصرف أو عندما تكون التغيرات في أسعار الصرف بسيطة جداً.

وهذه الطريقة، كغيرها من الطرق، يكتنفها عدد من نقاط القصور، منها: ابتعادها عن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية حيث تكون القيم الظاهرة بعملة الشركة بعد الترجمة بعيدة عن أساس التكلفة التاريخية. ومن جهة أخرى فإن استخدام سعر الصرف الجاري في ترجمة قيم مبنية على أساس التكلفة التاريخية لا يقدم معلومات محاسبية مفيدة ذات معنى أو مغزى، كما أنها لا تحمل مقياساً معقولاً للتكلفة الاستبدالية ولأسعار البيع، ولا تُعَدُّ غير مقبولة في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها، (FASB # 8, Para 134). ويرجع هذا إلى أن هذه الطريقة تجمع في ترجمة بنود القوائم المالية بين أساس التكلفة التاريخية للبنود وبين السعر الجاري لمعدل صرف العملة لهذه البنود. ويلاحظ أن المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٥٢) لسنة ١٩٨١ قد أعاد العمل بهذه الطريقة مع إدخال مفهوم العملة الوظيفية التي تعكس عملة التشغيل الاقتصادي للشركة التابعة التي في ضوئها تُحَدَّدُ إجراءات وطريقة ترجمة بنود القوائم المالية للشركة التابعة الأجنبية.

ويشير العرض السابق إلى أن كل الطرق المستخدمة تتضمن نقاط قوة ونقاط قصور. ولعل أهم نقاط القصور، هو عدم تعرض أي من هذه

الطرق الأربع لمشكلة التضخم وأثر التضخم في سعر الصرف، علماً بأن هناك علاقة بين ارتفاع مستوى التضخم في الدولة وانخفاض سعر صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية الأخرى. ويرجع عدم معالجة أثر التضخم في القوائم المالية للشركات التابعة في هذه الطرق الأربع المستخدمة إلى الاعتقاد الخاطىء بأن هذا التضخم الأجنبي يُعَوَّضُ تماماً بتغير أسعار صرف العملات الأجنبية، (Aliber and Stickeney, 1975: 45). ومن نقاط القصور الأخرى معالجة هذه الطرق المستخدمة لمكاسب أو خسائر ترجمة القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة نتيجة تقلبات أسعار الصرف ضمن قائمة الدخل الدوري للشركة التابعة.

تقييم المداخل المستخدمة لترجمة القوائم المالية الأجنبية حسب متطلبات بعض المعايير المحاسبية المصدرة

يتناول البحث في هذا الجزء تقييم تطبيقات مدخل كل من معيار المحاسبة الأمريكي رقم (٥٢) لسنة ١٩٨١ الذي استبدل معيار المحاسبة السابق رقم (٨) لسنة ١٩٧٥، ومعيار المحاسبة الدولية رقم (٢١) لسنة ١٩٨٣. ويرجع اختيار الباحث للمعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٥٢) إلى أن هذا المعيار هو السائد الآن في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حظي ولايزال يحظى باهتمام عدد من الدراسات المحاسبية، كما أنه يتوافق ومتطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١). أما اختيار معيار المحاسبة الدولية أو مجرد الإشارة إليه بصورة موجزة بسبب تطابقه مع المعيار الأمريكي فإنه يرجع إلى أن معيار المحاسبة الدولية قد استخدم في الدراسة المسحية (أو الاستكشافية) كأساس (أو مؤشر) للمقارنة مع الممارسات المحاسبية الفعلية في بعض الشركات السعودية.

(١) تقييم المدخل المستخدم لترجمة القوائم المالية الأجنبية حسب متطلبات المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٥٢):

أصدر هذا المعيار بغرض تقديم حلول ملائمة للمشاكل التي أثيرت بسبب تطبيقات المعيار المحاسبي السابق رقم (٨) لسنة ١٩٧٥ الذي أوصى باستخدام الطريقة الزمنية لترجمة القوائم المالية الأجنبية. وترجع معظم هذه المشاكل إلى معالجة فروق أسعار الصرف – من مكاسب أو خسائر – في قائمة الدخل بوصفه أحد مكونات الدخل الخاص بالفترة المالية التي حدثت فيها هذه التغيرات. ويمكن القول بصورة عامة إن هذا المعيار بدوره قد أثار مشاكل وقضايا متعارضة في التطبيق مما جعله أيضاً موضعاً للانتقادات. وتعكس نتيجة التصويت على إجازة تطبيق هذا المعيار بفارق صوت – أربعة أصوات مقابل ثلاثة – درجة قوة المعارضة وعدم الرضا بالإجراءات المتبعة لتطبيق هذا المعيار. ومن أهم هذه الانتقادات التي وجهت إلى هذا المعيار ما يلي: (علي، ١٩٩٣؛ Anton 1983; Choi and Mueller, 1992: 169)

أ – يؤدي استخدام مفهوم العملة الوظيفية (أي العملة الرئيسية المستخدمة في نشاط الشركة التابعة) إلى عدم التطبيق والمعالجة المحاسبية في ترجمة القوائم المالية بين الشركات التابعة مما ينشىء ما يعرف بقضية «محاسبة مختلفة لظروف غير مختلفة».

ب – يؤدي تطبيق هذا المعيار إلى عدم ثبات التطبيق «المعالجة المحاسبية في الشركة التابعة الواحدة» من سنة إلى أخرى، وذلك نتيجة لتغيرات مستويات التضخم الاقتصادي في الدولة (أو البيئة) التي تعمل فيها الشركة التابعة المعينة. فتطبيق هذا المعيار يتطلب إعادة القياس إلى عملة الشركة الأم عندما تكون البيئة الاقتصادية

التي تعمل فيها الشركة التابعة الأجنبية تتصف ببيئة ذات تضخم اقتصادي عالٍ Hyper Inflationary، ويتم ذلك باستخدام أسعار الصرف التاريخية حيث سيتم تطبيق الطريقة الزمنية. وتدرج نتيجة إعادة القياس هذه – من مكاسب أو خسائر – ضمن مكونات الدخل الدوري. وقد اشترط هذا المعيار أن يكون معدل التضخم التراكمي خلال فترة الثلاث السنوات المتتالية ١٠٠٪ حتى يمكن اعتبار البيئة الاقتصادية ذات تضخم عالٍ (FASB # 52: p.5)، وإذا ما انخفض معدل التضخم التراكمي عن هذا المستوى يتم التحول إلى طريقة سعر الصرف الجاري، حيث تصبح العملة الوظيفية في هذه الحالة هي عملة بلد الشركة التابعة. وهذا من شأنه أن يظهر اختلافاً في المعالجة المحاسبية. لفروق ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة، ففي الحالة الأولى – حالة العملة الوظيفية (أو الرسمية) هي عملة الشركة الأم – فإن فروق الترجمة تعالج ضمن مكونات الدخل الدوري في قائمة الدخل، أما في الحالة الثانية، فإن هذه الفروق تعالج ضمن مكونات حقوق الملكية في قائمة الميزانية العمومية (علي ١٩٩٣). ويؤدي هذا إلى عدم ثبات المعالجات المحاسبية وتجانسها في الشركة نفسها من سنة إلى أخرى لاختلاف مستويات التضخم في البيئة الاقتصادية. كما يؤدي إلى التأثير في مضمون ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية للشركات التابعة مما قد يضلل مستخدمي هذه المعلومات.

جـ- تعارض الأسس المستخدمة في هذا المعيار مع المفاهيم الأساسية في القوائم المالية المجمعة. فيعتمد هذا المعيار على أسس (أو مقومات) نظرية من بينها أن صافي استثمار الشركة الأم في الشركة التابعة هو الذي يتعرض للمخاطر وليس بنود الأصول والالتزامات فيها. وهذا الأساس النظري (أو المفهوم) يُعَدُّ متعارضاً أو غير متجانس مع المفاهيم الأساسية للقوائم المالية المجمعة التي ترى أن بنود الأصول والالتزامات المالية.. الخ وليس صافي الاستثمار هو الذي يكون معرضاً للمخاطر (Anton, 1983). يضاف إلى ذلك أن إدراج تعديلات الترجمة ضمن مكونات حقوق الملكية تحت مسمى «التعديلات التراكمية للترجمة» – أي ضمن مجموعة التزامات الشركة نحو ملاكها لا ينطبق على هذا المسمى أي من التعريفات الخاصة بعناصر القوائم المالية الخاصة بالمشروعات، كما جاءت في نشرة المفاهيم رقم (٣) لعام ١٩٧٨ (Anton, 1983, Ch. 35:33).

٢ – تقييم المدخل المستخدم لترجمة القوائم المالية حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولية (٢١) لسنة ١٩٨٣:

تتفق تطبيقات هذا المعيار مع متطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٥٢)، حيث يتم ترجمة القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة باستخدام طريقة سعر الصرف الجاري، عندما تكون عمليات الشركة التابعة عمليات مستقلة عن الشركة الأم، أما عندما تكون الشركة التابعة بمثابة فروع أو أن عملياتها تُعَدُّ مكملة لأنشطة الشركة الأم فإنه تستخدم الطريقة الزمنية في ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة. كذلك تتفق متطلبات تطبيق هذا المعيار مع المعيار المحاسبي

الأمريكي رقم (٥٢) من حيث شروط استخدام طريقة الترجمة المناسبة للقوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية وفق محددات مفهوم العملة الوظيفية (AICPA, 1989). وبناء على ذلك يمكن سحب أو نقل كل نقاط القصور والانتقادات المرتبطة بتطبيقات المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٥٢) وأيضاً تلك المرتبطة بتطبيق طريقة سعر الصرف الجاري في ترجمة القوائم المالية الأجنبية على متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١) لسنة ١٩٨٣.

ويستخلص مما سبق أن المداخل المستخدمة لترجمة القوائم المالية الأجنبية وفق متطلبات كل من معيار المحاسبة الأمريكي رقم (٥٢) ومعيار المحاسبة الدولية رقم (٢٨) تجمع بين استخدام الطريقة الزمنية وطريقة سعر الصرف الجاري، على أن يحدد مفهوم العملة الوظيفية أي من الطريقتين تلائم الحالة المعنية للتطبيق. ومن جهة أخرى هناك عدم ثبات في التطبيق والمعالجة المحاسبية حسب متطلبات هذه المعايير عندما تعمل الشركات الأجنبية التابعة في بيئات اقتصاديات ذات مستويات عالية من التضخم الاقتصادي.

المداخل المستخدمة في قياس ومعالجة تغيرات أسعار الصرف في ظل التضخم

لقد سبقت الإشارة إلى أن هناك علاقة ارتباط بين ظاهرة التضخم في دولة ما وتغيرات أسعار صرف عملتها في أسواق صرف العملات الأجنبية. وتؤثر ظاهرة التضخم وتغيرات أسعار الصرف في دلالة المعلومات المالية وجودتها التي تظهرها القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة، حيث تؤدي إلى تشويه المركز المالي لهذه الشركات وتشويه نتيجة أعمالها. كما تؤدي أيضاً إلى عدم توفير المعلومات المفيدة التي تساعد في اتخاذ القرارات المرتبطة بالتسعير الداخلي وسياسة الإنفاق الرأسمالي، وتقييم الأداء، وقرارات اختيار مصادر التمويل الخارجي (Choi, 1975: 125)، ونتيجة لذلك يجب عدم قياس تأثير كل من الظاهرتين - تغيرات أسعار الصرف وتغيرات مستويات التضخم - في القوائم المالية بمعزل عن الظاهرة الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الطرق المستخدمة لترجمة القوائم المالية. أي الطرق المستخدمة في معالجة تغيرات أسعار الصرف السابق - مناقشتها - لا تأخذ تأثير ظاهرة التضخم في هذه القوائم بعين النظر.

وقد أظهرت الكتابات المحاسبية ثلاثة اتجاهات (أو مداخل) لقياس أثر التضخم وتغيرات أسعار الصرف في القوائم المالية الأجنبية وهذه الاتجاهات (المداخل) هي:

المدخل الأول: ويرى أن يتم التعديل أولاً ثم ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية. ويعرف هذا المدخل باسم طريقة Zenoff and Zwick نسبة لمقترحيها أو طريقة التعديل - الترجمة. ويتم تعديل القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة باستخدام مؤشر التضخم السائد في الدولة التي توجد فيها الشركة التابعة. ثم يتم ترجمة هذه القوائم المعدلة إلى ما يعادلها بالعملة المحلية لدولة الشركة الأم باستخدام طريقة سعر الصرف الجاري أي سعر الصرف السائد في تاريخ إعداد هذه القوائم المالية فيما عدا عناصر حقوق الملكية التي يتم ترجمتها بأسعار الصرف التاريخية المناسبة.

ويرى مؤيدو هذا المدخل (Choi, 1975; Zenoff and Zwick, 1969) أنه يحقق المزايا التالية:

أ - مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم نتائج العمليات وتحديد مؤشرات الربحية للشركات الأجنبية التابعة بالعملة المحلية مع تقييم آثار التضخم الأجنبي في هذه النتائج.

ب – تمكين مستخدمي المعلومات المالية من تقييم أداء الشركات التابعة – أو استثمارات الشركة الأم في الخارج – في ظل المتغيرات البيئية التي تعمل فيها هذه الشركات.

جـ – مساعدة إدارة الشركة الأم في تقييم أداء الشركات التابعة الأجنبية بعد (أو وفق مفهوم) المحافظة على القدرات الإنتاجية والمادية لأصول هذه الشركات.

د – معرفة أثر تغيرات أسعار الصرف في نتائج أداء عمليات الشركات التابعة الأجنبية.

وينتقد بعضهم هذا المدخل بأن استخدامه يؤدي إلى تعديل مجموعات من القوائم المالية بمعدلات تضخم تتعدد بعدد (دول) الشركات الأجنبية التابعة، ومن ثم تعكس القوائم المالية المترجمة خليطاً من العملات المحلية ذات القوة الشرائية المختلفة، وبذلك تكون المعلومات المالية التي تحتويها هذه القوائم غامضة وغير قابلة للفهم وغير قابلة للمقارنة أيضاً (Rosenfield, 1971: 58).

كذلك يرى هؤلاء المنتقدون أن إدارة الشركة الأم والمستثمرين فيها ومستخدمي المعلومات المحاسبية في بلد الشركة الأم غير مهتمون بالمعلومات المتعلقة بالقوة الشرائية الأجنبية، ولكنهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة بالقوة الشرائية المحلية التي يجب أن تقدم لهم في هذه القوائم (Lorensen and Rosenfield, 1974).

المدخل الثاني: ويرى هذا المدخل أن يتم الترجمة أولاً للقوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية ثم تعدل هذه القوائم المترجمة باستخدام مؤشر التضخم السائد في بلد الشركة الأم. وقد تبنّى هذا المدخلَ المعهدُ الأمريكي للمحاسبين القانونيين في البيان المحاسبي رقم (٣) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة (AICPA Statement of APB # 3 1969).

وتمثل الانتقادات التي وجهت إلى المدخل السابق الأسباب التي تفضل استخدام هذا المدخل ويضاف إلى هذه الأسباب أن هذا المدخل لا يظهر فقط آثار تغيرات أسعار الصرف في القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية، وإنما أيضاً يفصح عن آثار التضخم المحلي (في بلد الشركة الأم) في العوائد المتوقعة للمستثمرين المحليين من استثماراتهم في الخارج (Lorensen and Rosenfield, 1974).

ويرى منتقدو هذا المدخل عدم صحة وواقعية القول بأن إدارة الشركة الأم والمستثمرين في بلد الشركة الأم غير مهتمين بالتضخم الأجنبي والمعلومات المتعلقة بالقوة الشرائية الأجنبية. فهؤلاء يرون أن تغاضي إدارة الشركة الأم عن المعلومات المعدلة بتغيرات مستوى الأسعار الأجنبية (تغيرات مستوى التضخم) يمكن أن يؤدي إلى قرارات غير واقعية ومؤثرة في مستقبل العمليات التشغيلية، وفي قرارات التسعير والإحلال وتخصيص الموارد فيما يتعلق بالشركات التابعة الأجنبية (Choi 1975: p128). ويرى الباحث أنه في بيئة اقتصادية ذات مستوى تضخم عالٍ، فإن معلومات القوائم المالية المعدلة بالقوى الشرائية – أي تعكس أثر المستوى العالي من التضخم – ثم ترجمتها بسعر الصرف الجاري، هي التي تقدم المعلومات المفيدة للمستثمرين المحليين بهدف مساعدتهم في التنبؤ بتدفقات العوائد المستقبلية التي مصدرها تلك البيئة ذات مستوى التضخم العالي.

ويستخلص مما سبق أن المدخل الأول يركز الاهتمام على ظاهرة التضخم أو أثره في دول الشركات التابعة مع إهمال أثر التضخم في بلد الشركة الأم، بينما يركز المدخل الثاني على ظاهرة التضخم وأثرها في بلد الشركة الأم مع إهماله التضخم في دول الشركات التابعة. وقد يثار التساؤل عن درجة أفضلية أحد المدخلين، والسؤال عن معيار التفضيل. ويمكن القول إن معيار توفير

المعلومات المفيدة التي يحتاج إليها جميع الأطراف المهتمة بالتقييم السليم والجيد لأداء الشركات الأجنبية التابعة والشركة - وتقييم ربحية هذه الشركات الذي يمكّن هذه الأطراف من التقييم السليم للتدفقات المستقبلية والتنبؤ بها هو أساس التفضيل بين هذه المداخل. ومعيار التفضيل هذا يتوافق مع ما حددته لجنة دراسة أهداف التقارير المالية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA, 1973)، حيث حددت تلك الدراسة وبوضوح أن من بين أهداف القوائم المالية «تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ، والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المحتملة إليهم...». ولن يتحقق هذا إلا بالجمع بين التضخم الأجنبي والمحلي معاً عند ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة. وهذا ما أتبعه المدخل أو الاتجاه الثالث في الربط بين تغيرات أسعار الصرف وتقلبات مستويات التضخم.

المدخل الثالث: هذا المدخل من اقتراح (Shwayder, 1972) ويقوم على أساس فكرة أن التضخم في كل من دولة الشركة التابعة ودولة الشركة الأم يؤثران مع تغيرات أسعار الصرف في عملية ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة الأجنبية. بمعنى أن هذا المدخل يرى ضرورة الأخذ بعين النظر كلاً من آثار التضخم الأجنبي في دولة الشركة التابعة، وآثار التضخم المحلي في دولة الشركة الأم في القوائم المالية للشركة التابعة الأجنبية، بحيث يمكن القيام بالتقييم الجيد للأداء التشغيلي لاستثمارات الشركة الأم في الشركة الأجنبية التابعة، وكذا مساعدة ملاك الشركة الأم بصورة عامة في تقدير العوائد المستقبلية لاستثماراتهم التي ستتأثر بالتأكيد بالتدفقات النقدية المتوقعة من الشركة الأجنبية التابعة الأجنبية.

ويمتاز هذا المدخل بأنه يظهر عناصر حقوق الملكية في الشركة الأجنبية التابعة مقومة بوحدات القوى الشرائية المعادلة بالعملة المحلية للشركة الأم وبمعنى آخر يطبق هذا المدخل مفهوم حماية رأس المال المادي أو المحافظة على الطاقة الإنتاجية لرأس مال الشركة التابعة (ولكن معبراً عنها) بوحدات القوى الشرائية لعملات ملاك الشركة الأصليين (وهم ملاك الشركة الأم)، لأن الذي يهم هؤلاء الملاك الأصليين للاستثمارات في الشركة التابعة هو القوى الشرائية في الدولة الأم. ومن جهة أخرى، يمكن القول إن هذا المدخل يمكّن من قياس قيمة الشركة التابعة الأجنبية (أو قيمة الاستثمار فيها) من حيث القوى الشرائية الحقيقية للشركة في داخل الدولة الأجنبية ولكن معبراً عن هذه القيمة بالعملة المحلية (Shwayder, 1972: 756).

تقييم المداخل المستخدمة في قياس تغيرات أسعار الصرف ومعالجتها في ظل التضخم:

من العرض السابق للمداخل الثلاثة التي تقيس تغيرات أسعار الصرف في ظل التضخم يمكن ملاحظة أن المدخل الأول أو طريقة Zenodd and Zwick تأخذ في الحسبان آثار التضخم وتقلبات المستوى العام للأسعار في بلد الشركة التابعة أو ما يعرف بآثار التضخم الأجنبي أولاً، ثم يتم بعد ذلك ترجمة القوائم المالية المعدلة للشركة التابعة إلى ما يعادلها بالعملة المحلية لبلد الشركة الأم. بينما يأخذ المدخل الثاني أو طريقة الترجمة - التعديل - التي تبناها مجمع AICPA بعين النظر آثار التضخم المحلي السائد في بلد الشركة الأم في القوائم المالية للشركة التابعة الأجنبية بعد أن يكون قد تم ترجمة هذه القوائم إلى عملة الشركة الأم. أما المدخل الثالث فيأخذ في الاعتبار أثر التضخم الأجنبي السائد في بلد الشركة التابعة، وأثر التضخم المحلي في بلد الشركة الأم في القوائم المالية للشركة التابعة كما يأخذ في الاعتبار أيضاً أثر تغير أسعار الصرف في هذه القوائم.

ويلخص الشكل ١ مقارنة بين المداخل الثلاثة.

شكل ١

مقارنة بين المداخل المختلفة لمعالجة تغيرات أسعار الصرف في ظل التضخم

مكاسب (خسائر) التضخم المحلي		x	x
مكاسب (خسائر) التضخم الأجنبي	x		x
مكاسب (خسائر) الترجمة	x	x	x

الدراسة المسحية

اشتملت الدراسة الميدانية على مسح واستقراء الممارسات المحاسبية الفعلية لقياس العمليات والقوائم المالية الأجنبية وترجمتها من واقع القوائم المالية المنشورة لعينة من الشركات الصناعية السعودية المساهمة. وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف واقع الممارسات المحاسبية الفعلية لهذه الشركات في قياس ترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية ومعالجتها ومقارنتها بتوصيات معيار المحاسبة الدورية رقم (٢١).

حجم العينة

تحتوي العينة على القوائم المالية المنشورة لتسع شركات صناعية مساهمة سعودية يتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية السعودي. وقد تم فحص القوائم المالية المنشورة لهذه الشركات، وهي تشمل على القوائم المالية وتقرير المراجع القانوني لهذه القوائم عن الأعوام المالية الخمسة ١٩٨٩ - ١٩٩٣م. وتمثل هذه القوائمُ الماليةُ المنشورةُ مع تقرير المراجع القانوني، التقريرَ السنويَّ لحملة الأسهم الذي يُقَدَّم لحملة الأسهم وملاك هذه الشركات بُغْيَةَ اعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي لهذه الشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم هذه العينة يمثل حوالي ٨٢٪ من حجم الشركات الصناعية التي تتداول أسهمها في سوق بورصة الأسهم السعودي (الشركة السعودية لتسجيل الأسهم ١٩٩٢).

وتتكون عينة الدراسة من الشركات التالية: الشركة السعودية للصناعات الأساسية، شركة الأسمدة العربية السعودية، الخزف السعودي، التصنيع الوطنية، السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، الغاز والتصنيع الأهلية، الجبس الأهلية، الكابلات السعودية، صافولا. أما الدول التي تعمل فيها الشركة الأجنبية التابعة لهذه الشركات السعودية فهي (تركيا، مصر، تونس، لكسمبورج، أيرلندا، فرنسا، المملكة المتحدة، البحرين، قطر). وتتصف شركات العينة بكثافة نشاطها في مجال الاستيراد والتصدير، إلى جانب استثماراتها الخارجية المتمثلة في استثمارات تزاولها في شركات أجنبية تابعة وزميلة.

منهج الدراسة المسحية

اعتمد المنهج المستخدم في هذه الدراسة على استقراء واقع القوائم المالية المنشورة - قائمة الدخل أو الأرباح والخسائر، وقائمة المركز المالي بهدف معرفة طريقة معالجة فروق أسعار صرف العملات الأجنبية من مكاسب وخسائر، وبالتالي مسح الممارسات المحاسبية الفعلية فيما يتعلق بالقياس والمعالجة المحاسبية لترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية. كما اعتمد على استقراء أسلوب الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة وعن الطريقة المستخدمة في معالجة فروق أسعار صرف العملات المتعلقة بالعمليات التي تتم بنقد أجنبي وكذلك تلك المتعلقة بترجمة القوائم المالية الأجنبية.

تحليل النتائج

أ – معالجة فروق أسعار الصرف للعمليات التي تتم بنقد أجنبي:

تظهر الدراسة المسحية أن كل شركات العينة تستخدم سعر الصرف السائد في تاريخ إجراء العملية لإثبات قيمة العملية بما يعادلها بالعملة المحلية – الريال السعودي، ويتفق هذا مع توصيات الفقرات (٥)، (٢٤) من معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١) لسنة ١٩٨٣. كما وجد الباحث أن شركة واحدة من العينة تقوم بمعالجة فروق أسعار صرف العقود الأجنبية قصيرة الأجل (عقود الاستيراد) في حساب الأصل المعين كجزء من تكلفة شراء الموجودات. ويعني هذا خروجاً على أسلوب العمليتين في معالجة العمليات التي تتعلق بنقد أجنبي وتطبيقاً لأسلوب العملية الواحدة حيث لا يتم التفرقة بين النشاط التجاري والنشاط التمويلي للعمليات الأجنبية. وهذا يخالف توصية الفقرة (٧) من معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١)، غير أنه يتوافق وتوصية الفقرة (١١) من المعيار بشرط أن يكون تغير سعر الصرف ناتجاً عن تخفيض مفاجيء للعملة الأجنبية وبشرط ألّا يؤدي تعديل تكلفة الأصل المعين إلى أن تصبح قيمته الدفترية أقل من القيمة البيعية المحققة له.

كما تبين أيضاً أن شركات العينة كلها تقوم بترجمة أرصدة الحسابات المختلفة (سواء الموجودات أو الالتزامات) التي تتأثر أو تتم بنقد أجنبي والتي ما زالت مفتوحة (أي غير مسددة) كما في آخر السنة المالية باستخدام سعر الصرف الجاري السائد في نهاية السنة المالية، ويتفق هذا مع توصيات الفقرات (٨)، (٢٥) من معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١). كما تقوم كل شركات العينة بترحيل فروق أسعار ترجمة (تحويل) أرصدة هذه الحسابات إلى قائمة الدخل، وتَعُدُّه من مكونات الدخل الدوري للفترة المحاسبية التي حدث فيها التغير في أسعار الصرف، وتتفق هذه المعالجة مع توصيات الفقرات ٩، ٢٧ من معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١). ويلاحظ أن هناك شركة واحدة من العينة غير مستقرة (خلال فترة الخمس السنوات التي غطت الدراسة المسحية) في تصنيف طبيعة الحسابات المختلفة التي تتم بنقد أجنبي، ففي إحدى السنوات تصنف هذه الحسابات إلى موجودات ومطلوبات دون التمييز بين المتداول وغير المتداول، وفي سنة أخرى تقوم الشركة بالتمييز بين هذه الموجودات والمطلوبات من حيث كونها متداولة وغير متداولة. كما تقوم الشركة نفسها في سنة أخرى بإعادة تصنيف هذه الموجودات والمطلوبات من حيث كونها بنوداً قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وفي سنة أخرى تقوم بالتمييز بين هذه الموجودات والمطلوبات من حيث كونها بنوداً نقدية وغير نقدية.

كما وجد أن هناك شركة واحدة من العينة تقوم بتأجيل ورسملة فروق أسعار صرف القروض الأجنبية طويلة الأجل الخاصة بتمويل المشروعات إلى حين بدء التشغيل والإنتاج في هذه المشروعات، ثم يتم استهلاك هذا الجزء المؤجل على أقساط منتظمة على بقية حياة القرض. ويظهر الجزء المؤجل في بند أرصدة مدينة أخرى ضمن الأصول (أو الموجودات)، وبوجه عام يتوافق تأجيل فروق أسعار صرف العملات الأجنبية المتعلقة بالبنود الطويلة مع توصيات الفقرات (٩)، (٢٨) من معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١).

ومن جهة أخرى تقوم شركات العينة كلها في الجزء الخاص بالإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة بإظهار أنها تدرج فروق أسعار الصرف المتعلقة بالعمليات التي تتم بنقد أجنبي في قائمة الدخل الخاصة بالفترة المحاسبية التي حدثت فيها الفروق، ولكن لم يجد الباحث في قائمة الدخل بنداً

مستقلاً كمصروف أو إيراد لفروق أسعار صرف العملات الأجنبية كما تنص عليه الفقرات (٢٣)، (٣٧) من معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١) إلا في ثلاث شركات فقط، علماً بأن شركات العينة كلها لها نشاط كبير ومُهِمّ سواء في مجال الاستيراد أو التصدير للخارج. ويعرض ملخص الممارسات المحاسبية الفعلية نتائج هذا الجزء من الدراسة في جدول ١.

جدول ١
نتائج الممارسات المحاسبية الفعلية في ترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية في بعض الشركات السعودية

نوع الممارسة المحاسبية الفعلية	عدد الشركات	فقرات معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١)
(أ) المعاملات التي تتم بنقد أجنبي:		
– تسجيل المعاملات التي تتم بعملات أجنبية بالريال السعودي بسعر الصرف السائد وقت حدوث العملية.	٩	(٥)، (٢٤)
– تدرج فروق أسعار الصرف بالعقود قصيرة الأجل كجزء من تكلفة شراء الموجودات، أي تعدل قيمة العقود بهذه الفروق.	١	مخالفة فقرة (٧)
– تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة المالية إلى الريال السعودي بسعر الصرف السائد في نهاية السنة.	٨	(٨)، (٢٥)
– تحويل أرصدة الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الريال السعودي بسعر الصرف السائد في نهاية السنة.	١	(٨)، (٢٥)
– تحويل أرصدة البنود قصيرة الأجل المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة المالية إلى الريال السعودي بسعر الصرف السائد في نهاية السنة.	١	(٨)، (٢٥)
– تحويل أرصدة البنود النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة المالية إلى الريال السعودي بسعر الصرف السائد في نهاية السنة.	١	(٨)، (٢٥)
– ترحيل فروق أسعار الصرف لتحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات إلى قائمة الدخل.	٨	(٩)، (٢٧)
– ترحيل فروق أسعار الصرف لتحويل الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة إلى قائمة الدخل.	١	(٩)، (٢٧)
– ترحيل فروق أسعار الصرف لتحويل البنود قصيرة الأجل إلى قائمة الدخل.	١	(٩)، (٢٧)
– ترحيل فروق أسعار الصرف لتحويل البنود النقدية إلى قائمة الدخل.	١	(٩)، (٢٧)
– رسملة (أو تأجيل) فروق أسعار الصرف لحسابات قروض الاستثمارات طويلة الأجل إلى بدء تشغيل المشروعات المعينة.	١	(٩)، (٢٨)
– إطفاء (استهلاك) خسائر فروق أسعار الصرف (تحويل العملة) المؤجلة اعتبارا من تاريخ بدء تشغيل المشروعات وتوزيعها بحسب فترات أعمار القروض.	١	(٩)، (٢٨)

تابع جدول ١
نتائج الممارسات المحاسبية الفعلية في ترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية في بعض الشركات السعودية

نوع الممارسة المحاسبية الفعلية	عدد الشركات	فقرات معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١)
(ب) ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية:		
– ترجمة الموجودات والمطلوبات وبنود قائمة الدخل بسعر الصرف السائد في نهاية السنة.	٣	(١٧)، (٣٢)
– تدرج فروق ترجمة بنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل ضمن صافي الدخل.	٣	مخالفة (١٧، ٣٢)
– ترجمة الموجودات (المتداولة) والمطلوبات بسعر الصرف في نهاية السنة.	٤	(١٨)، (٣٤)
– ترجمة رأس المال والاحتياطيات والموجودات الثابتة بسعر الصرف في نهاية السنة.	٤	(١٨)، (٣٤جـ)
– ترجمة بنود قائمة الدخل بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف السائدة خلال السنة.	٤	(١٨)، (٣٤هـ)
– تدرج فروق ترجمة بنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل ضمن صافي الدخل.	٤	(١٨)، (٣٤)
– ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة والزميلة بسعر الصرف الجاري السائد في تاريخ إعداد الميزانية العمومية (نهاية السنة المالية).	٢	مخالفة (١٧، ٣٢)
– تدرج فروق ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة والزميلة ضمن قائمة الدخل.	٢	مخالفة (١٧، ٣٢)
(جـ) الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة في ترجمة العمليات والقوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة.	٩	(٢٣)، (٣٧)
(د) مدى إفراد بند خاص لفروق ترجمة (أو تحويل) العملة ضمن مكونات قائمة الدخل.	٢	–
(هـ) إدراج فروق ترجمة (أو تحويل) العملة ضمن حساب المصروفات العمومية والإدارية.	٦	–
(و) مدى مراعاة آثار مستوى التضخم السائد في بلد الشركة التابعة عند ترجمة القوائم المالية الأجنبية.	صفر	–
(ز) مدى مراعاة آثار مستوى التضخم السائد في المملكة بلد الشركة الأم عند ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية.	صفر	–

ب – ترجمة القوائم المالية الاجنبية:

توضح النتائج أن ثلاث شركات بنسبة ٣٣٪ من حجم العينة تقوم بترجمة كل بنود قائمة الميزانية العمومية وقائمة الدخل للشركات التابعة والزميلة بسعر الصرف الجاري السائد وقت إعداد الميزانية العمومية تطبيقاً لطريقة سعر الصرف الجاري، ويتفق هذا مع توصيات الفقرات (١٧)، (٣٢) من معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١). وتقوم هذه الشركات بإدراج فروق ترجمة بنود قائمة الميزانية العمومية وقائمة الدخل ضمن

مكونات الدخل الدوري للفترة المحاسبية التي حدث فيها التغير في سعر الصرف، وهذه المعالجة تخالف توصيات الفقرات (١٧)، (٣٢) لمعيار المحاسبة الدولية، حيث تتطلب تلك التوصيات بأن تدرج فروق الترجمة ضمن عناصر حقوق الملكية وذلك على اعتبار هذه الشركات التابعة بمثابة وحدات أجنبية لها شخصياتها القانونية المستقلة.

وقد تبين أن أربع شركات بنسبة ٤٥٪ من حجم العينة تقوم بترجمة - الموجودات (المتداولة) والمطلوبات في القوائم المالية للشركات التابعة بسعر الصرف الجاري السائد في تاريخ إعداد الميزانية، بينما تترجم رأس المال والاحتياطيات (أي مكونات حقوق الملكية) والموجودات الثابتة بسعر الصرف التاريخي المناسب لهذه البنود، كما تترجم بنود قائمة الدخل باستخدام المتوسط المرجح لأسعار الصرف السائدة خلال السنة. وهذه المعالجة تتفق مع توصيات الفقرات (١٨)، (٣٤، جـ،د) من معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١). وتقوم هذه الشركات بإدراج فروق ترجمة بنود قائمة الميزانية العمومية وقائمة الدخل ضمن مكونات الدخل الدوري للفترة المحاسبية، وتتفق هذه مع توصيات الفقرات (١٨) و(٣٤هـ)، وذلك على اعتبار هذه الشركات التابعة بمثابة وحدات مكملة لعمليات الشركة الأم.

وقد أوضحت الدراسة أن اثنتين من الشركات بنسبة ٢٢٪ من حجم العينة تقوم بترجمة صافي استثماراتها في الشركات التابعة والزميلة بسعر الصرف الجاري السائد في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، باعتبار أن استثماراتها في الشركات الزميلة والتابعة يتم تقييمها بالأسعار الجارية السائدة في سوق الأوراق المالية، وبالتالي تقييم هذه الاستثمارات بالقيمة السوقية. ويتم إدراج فروق ترجمة صافي الاستثمارات في قائمة الدخل باعتباره من مكونات الدخل الدوري للفترة المحاسبية. وهذه المعالجة تخالف توصيات كل من الفقرات (١٧) و(٣٢)، (١٨) و(٣٤) التي تقدمت الإشارة إليها، حيث تحدد هذه الفقرات ما إذا كانت الشركات التابعة والزميلة وحدات أجنبية لها شخصياتها المستقلة عن الشركة الأم أم هي مجرد فروع أو وحدات مكملة لعملياتها.

ومن جهة أخرى تبين أن شركات العينة كلها تقوم بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية المتعلقة بقياس وترجمة العمليات والقوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية. ويتفق هذا مع توصيات الفقرات (٢٣) و(٣٧) من معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١). وقد أوضحت الدراسة أن ثلاث شركات بنسبة ٣٣٪ من حجم العينة تقوم بإفراد بند خاص ضمن قائمة الدخل باسم فروق تحويل عملة تدرج فيه فروق ترجمة العمليات والقوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية، بينما تقوم بقية الشركات بنسبة ٦٧٪ من حجم العينة بإدراج فروق تحويل العملة ضمن حساب المصروفات العمومية والإدارية. ومن ناحية أخرى فقد أوضحت الدراسة أن شركات العينة كلها لا تُحْسَبُ لآثار التضخم المحلي والأجنبي عند ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية أي حساب.

يستنتج مما سبق أن هناك اتفاقاً كبيراً في الممارسات المحاسبية الفعلية لمعظم شركات العينة موضع الدراسة في قياس العمليات والقوائم المالية الأجنبية وترجمتها مع توصيات بعض فقرات معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١) لسنة ١٩٨٣ بشأن المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وذلك من حيث القياس والمعالجة المحاسبية ومن حيث الإفصاح المحاسبي عن السياسات المحاسبية المتبعة.

يضاف إلى هذا أن النتائج تشير إلى أن شركات العينة لا تأخذ في الحسبان عند ترجمة

القوائم المالية للشركات التابعة أثرَ التضخم في الدول التي تعمل فيها هذه الشركات التابعة، ولا أثر التضخم المحلي في المملكة العربية السعودية كمتغيرات هامة تساعد مع متغير تقلبات أسعار الصرف على التقييم السليم لقياس أداء هذه الشركات التابعة وكذا قياس ربحيتها ومراكزها المالية السليمة. علماً بأن الشركات التابعة هذه تعمل في دول مختلفة ذات مستويات تضخم اقتصادي مختلف من دولة إلى أخرى، ومن بين هذه الدول مصر، تركيا، تونس، بريطانيا، أيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أظهرت إحصائيات الأمم المتحدة أن التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI) في هذه الدول قد ارتفعت خلال الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٩١، مما يعكس هذا التغير مستوى التضخم المتزايد في هذه الدول. ويعرض الجدول ٢ في ملحق هذا البحث جدول الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الذي يستخدم مؤشر إلى مستوى التضخم، وقد تم استخراجه من إحصائيات الأمم المتحدة الصادرة ١٩٩٣م.

جدول ٢
جدول الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)*

السنة	مصر	تونس	تركيا	بريطانيا	أيرلندا	فرنسا	لكسمبورج
سنة الأساس	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠
سنة ١٩٨٨	٣٧٣	١٩١	١٧٤	١٦٠	١٩٥	١٧٢	١٤٢
سنة ١٩٨٩	٤٧٣	٢٠٥	٢٨٤	١٧٢	٢٠٥	١٧٨	١٤٧
سنة ١٩٩٠	٥٤٨	٢١٨	٤٥٥	١٨٩	٢١٠	١٨٤	١٥٢
سنة ١٩٩١	٦٣٩	٢٣٧	٧٥٤	٢٠٠	٢١٧	١٩٠	١٥٧

* Source: United Nation Statistical Year Book 1990/91 (N.Y.: U.N.1993)

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن نسبة استثمارات بعض شركات العينة في رأس مال بعض الشركات التابعة عالية جداً حيث تصل إلى ١٠٠٪ من رأس مال الشركة في عدد من الدول المختلفة، وبوجه عام فإن معظم نسب الاستثمارات أكثر من ٦٥٪. وعليه يرى الباحث ضرورة أخذ آثار مستوى التضخم الأجنبي والمحلي عند قياس وتقييم أداء ربحية الشركة التابعة الأجنبية بعين النظر ونحن بصدد ترجمة القوائم المالية لها، حتى نتمكن من الحكم السليم على كفاءة الأداء التشغيلي لهذه الشركة. ويساعد هذا في قياس القوة الشرائية لاستثمارات شركات العينة (الشركات الأم) الموجودة في الشركات الأجنبية التابعة. وهذا يؤدي إلى توفير المعلومات المفيدة لملاك شركات العينة وإداراتها (الشركات السعودية الأم) التي تمكنهم من التنبؤ بتدفقات العوائد المستقبلية من استثماراتهم في الشركات الأجنبية التابعة. ويمكن توفير مثل هذه المعلومات المفيدة باتباع مدخل Shwayder السابق مناقشته وتطبيقه عند التعرض للمداخل المستخدمة في ترجمة القوائم المالية الأجنبية في ظل التضخم.

الخلاصة

تؤثر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية في عملية تقييم أداء الشركات التابعة الأجنبية، والأداء الكلي للشركة الأم أيضاً، حيث

ينتج عن هذه التقلبات مكاسب أو خسائر لا تؤثر في ربحية الشركة التابعة والشركة الأم وحَسْبُ بل مراكزها المالية وتدفقاتها النقدية المستقبلية أيضاً. وتقترن مشكلة التقلبات في أسعار الصرف بمشكلة التقلبات في المستوى العام للأسعار (التضخم) مما يزيد من حدة تأثير المشكلتين في عملية تقييم أداء هذه الشركات. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن هناك علاقة بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم.

وعرض البحث طرق الترجمة الأربع المعروفة في الكتابات المحاسبية وهي طريقة العناصر الجارية وغير الجارية، والعناصر النقدية وغير النقدية، وسعر الصرف الجاري، والطريقة الزمنية. ووجد أن هذه الطرق تعالج فروق ترجمة القوائم المالية الأجنبية ضمن عناصر قائمة الدخل الدوري للشركات الأجنبية. كما لوحظ أن هذه الطرق تتجاهل أثر التضخم في تقلبات أسعار الصرف حيث ترى هذه الطرق أن التضخم الأجنبي (أي في بلد الشركات التابعة الأجنبية) يُعَوَّضُ بتغير أسعار الصرف.

وتجدر الإشارة إلى أن المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٨) الصادر ١٩٧٥ كان قد ألزم بتطبيق الطريقة الزمنية في ترجمة القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة. وقد أدت تأثيرات المعالجة المحاسبية لتطبيقات هذا المعيار إلى حدوث تغيرات وتقلبات جوهرية في أرقام صافي الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية للشركات التابعة والشركات الأمريكية الأم (الشركات المتعددة الجنسيات)، مما أثار ردود فعل سلبية بين هذه الشركات. وقد دفعت هذه الأوضاع الجهات المختصة بشئون مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة إلى إصدار المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٥٢) لسنة ١٩٨١. وقد أوصى هذا المعيار بأن اختيار الطريقة المناسبة لترجمة القوائم المالية للشركة التابعة يعتمد على مفهوم العملة الوظيفية التي تستخدمها الشركة الأجنبية التابعة كعملة رئيسية لتنفيذ عملياتها وأنشطتها في الدولة الأجنبية. وهذه العملة الوظيفية قد تكون عملة الدولة الأجنبية، أو عملة بلد الشركة الأم، أو عملة أي بلد آخر.

أما بالنسبة لآثار التضخم، فقد أوصى هذا المعيار أنه في الدول التي يكون مستويات التضخم فيها مرتفعة جداً، يجب أن تكون العملة الوظيفية للشركات التابعة في هذه الدول هي عملة بلد الشركة الأم، وبالتالي فإنه سيتم استخدام الطريقة الزمنية لترجمة القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة في هذه الحالة، وإذا ما انخفض معدل التضخم التراكمي عن هذا الحد المعين فإنه سيتم التحول إلى استخدام طريقة سعر الصرف الجاري. ويترتب على هذا التغير في استخدام الطرق المناسبة لترجمة القوائم المالية الأجنبية لاختلاف معدلات التضخم الأجنبي، اختلافٌ واضطرابٌ في المعالجة المحاسبية لفروق ترجمة القوائم المالية الأجنبية. كما أن هذا المعيار لا يأخذ في الاعتبار آثار التضخم المحلي السائد في بلد الشركة الأم. مما تجدر الإشارة إليه هنا أن معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١) لسنة ١٩٨٣ الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية يتوافق مع تطبيقات المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٥٢) لسنة ١٩٨١ السابق ذكره.

وبالإضافة إلى كل ما تقدّم فقد عرض البحث ثلاثة اتجاهات أو مداخل عالجت متغيرات أسعار الصرف والتضخم، وآثار هذه المتغيرات في القوائم المالية للشركات الأجنبية. فقد عالج المدخل الأول آثار تقلبات أسعار الصرف آثار التضخم المحلي السائد في بلد الشركة الأم في القوائم المالية الأجنبية وتجاهل آثار التضخم الأجنبي في هذه القوائم. بينما عالج المدخل الثاني آثار التضخم الأجنبي في بلد الشركة التابعة وآثار تقلبات أسعار الصرف في القوائم المالية الأجنبية

وتجاهل آثار التضخم المحلي السائد في بلد الشركة الأم في هذه القوائم المالية. أما المدخل الثالث فقد عالج آثار كل من التضخم الأجنبي في بلد الشركة التابعة، والتضخم المحلي في بلد الشركة الأم، وآثار تقلبات أسعار الصرف في القوائم المالية الأجنبية. ويستند كل مدخل من هذه المداخل إلى إيمانه بأن أي واحد من هذه المتغيرات – تقلبات أسعار الصرف – أو التضخم المحلي أو التضخم الأجنبي – يوفر المعلومات المفيدة التي تساعد في القياس لتقييم الأداء التشغيلي للشركة التابعة وكذا تقييم ربحيتها ومركزها المالي.

وتناول البحث كذلك دراسة مسحية بغية استقراء واقع الممارسات المحاسبية الفعلية لبعض الشركات الصناعية السعودية المساهمة في مجال قياس ترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية ومعالجتها، كما تم مقارنة هذه الممارسات المحاسبية الفعلية مع توصيات معيار المحاسبة الدولية رقم (٢١) لسنة ١٩٨٣.

وقد أظهرت نتائج الدراسة المسحية أن هناك اتفاقاً كبيراً في الممارسات المحاسبية الفعلية لمعظم شركات العينة موضع الدراسة في قياس ترجمة العمليات والقوائم المالية الأجنبية ومعالجتها مع توصيات بعض فقرات معيار المحاسبية الدولية رقم (٢١). كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن شركات العينة لا تأخذ في الحسبان عند ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية أثر التضخم السائد في الدول التي تعمل فيها هذه الشركات التابعة، ولا أثر التضخم المحلي السائد في المملكة كمتغيرات مهمة تساعد مع متغير تقلبات أسعار على التقييم السليم لقياس أداء هذه الشركات التابعة وكذا قياس ربحيتها وإعداد مراكزها المالية.

المراجع

أبو الحسن علي أحمد، ١٩٩٠، المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف وأثرها في قياس تكلفة الإنتاج والمركز المالي، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.

عبدالكريم محمد السيد، ١٩٩١، «المشكلات المحاسبية وعلاجها في المعاملات الخارجية، **مجلة البحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني.

علي إبراهيم محمد، ١٩٩٣، القياس المحاسبي لمخاطر تقلبات أسعار الصرف وأثرها في تقييم أداء الشركات التابعة الأجنبية، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني.

الشركة السعودية لتسجيل الأسهم، ١٩٩٢، **معلومات الشركات السعودية**، الرياض، الناشر: الشركة السعودية لتسجيل الأسهم.

Objectives of Financial Statements, (N.Y.: AICPA, 1973).

American Institute of Certified Public Accountants, 1989. *International Accounting and Auditing Standards,* (Published by AICPA).

American Institute of Certified Public Accountants, 1969. *Financial Statements Restated*

Aliber, Robert L. and Glyde P. Stickney. 1975. Accounting Measures of Foreign Exchange Exposure: The long and short of It. *The Accounting Review,* January.

American Institute of Certified Public Accountants, Report of the Study Group on objectives of Financial Statement, 1973.

for General Price level changes: Statement of APB # 3 (N.Y.: AICAP).

Anton, R. Hector. 1983. Foreign Exchange Translation and Tranasction, in *Handbook of Modern Accounting*, edited by Sidney Davidson and Roman L. Weil, (N. Y.: Mc Growhill Inc. Ch. 35).

Choi. Frederick. 1975. Price - Level Adjustment, and Foreign Currency Translation: are They Compatibel? *The International Journal od Accounting*, Fall.

Gerhard Mueller. 1992. International Accounting. (Englewood Cliff, N.J.: Prentice-Hall Int. 2nd. ed. 1992)

Connor, J. E. 1972. Accounting For Ferward Float of Foreign Currancies. *Journal of Accountancy*, June.

Eitman, Dovid K. and Arther I. Stonetill. 1986. *Multinational Business Finance*". (Addison Wesley Publishing Co).

Fitzger, R. D., A.D. Stickler and T.R. Watts. 1979. *International Sarvey of Accounting Principles and Practices*, (N.Y.: Price Water house International).

Finanical Accounting Standards Board: *Accounting for The Translation of ForeignCurrency Translations and Foreign Currency Financial Statements*, SFAS # 8 (Stanford, Conn.: FASB, 1975).

Finanical Accounting Standards Board: *Foreign Currancy Translation*, SFAS # 52 (Standford, Conn: FASB, 1981).

Flower, J. 1976. *Accounting Treatment of Ouersees Currencies.* (Published by I.C.A.EW, England).

Hall; Thomas W. 1983. Inflation and Rate of Exchange: Support for SFAS # 52. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, Summer.

Haskins, Mark, K. Ferris and T. Selling. 1996. *International Financial Reporting and Analysis*. R. Irwin.

Hinton, R.P. 1978. Foreign Currency Translations. *The Accountant*, May 4th.

Huston, Carol Olson. 1989. Foreign Currancy Translation Research: Review and Synthesis. *Journal of Accounting Literature*, 8.

Henning, Con, W. Piggott and R. H. Scott. 1978. *International Financial Management*, (N.Y. MeGrawHill Inc).

International Accounting Standards Committee. 1993. The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates. IAS # 21 (Revised 1993).

Lorensen, Leonard. 1972. *Reporting Foreign Operation of US. Companies in U.S. Dollars*, Accounting Research Study # 12 (Puplished by A.I.C.P.A).

Lorensen, Leonard and Paul Rosenfield. 1974 Management Information and Foreign Inflation: *Journal of Accountancy*, December 1974.

Nobes, C. W. 1981. A Review of The Trenslation Debate. *Journal of Accounting and Business Research*, Automan.

Radebaugh, Lee H. and Sidney J. 1997. Gray. *International Accounting and Multinational Enterprises*, 4th Edition, John wiley & Sons, Inc..

Roserfield, Paul. 1971. General Price-level Accounting and Foreign Operations. *journal of Accounting*, E February 1971.

Shwayder, Keith R. 1972. Accounting for Exchange Rates Fluctuation. *The Accounting Review*, October 1972.

Zenoff, David and Jack Zwick. 1969. *International Financial Management*, (N.J: Prentice Hall).

ABSTRACT

FOREIGN CURRENCY TRANSACTIONS AND TRANSLATION OF FOREIGN CURRENCY FINANCIAL STATEMENTS: A SURVEY OF ACCOUNTING PRACTICES BY SAUDI CORPORATIONS

TALAL I. SIJINI
King Abdulaziz University

The objective of the research is to study and evaluate the methods used in accounting measurement and treatments of foreign currency transctions and translation of financial statement. The research is also aimed to survey the actual accounting practices in the area of accounting for the effects of changes in foreign exchange rate in a sample of Saudi industrial companies. Research results revealed that traditional methods and SAFS # 52 used to translate foreign financial statement do not take its consideration the changes of the general price-level neither the home country nor in the host one. In addition, it indicated that actual accounting pracitces in some Saudi Companies confirm mostly with the recommendations of International Accounting standard (IAS) # 21 issued in 1983. Without taking into consideration the effects of foreign and local inflation when trnaslating foreign subsidary financial statements.

طلال إبراهيم عرابي سجيني (دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٩م)، أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، له اهتمامات بحثية في مجال الإفصاح المحاسبي في قطاع الصناعة، والاستخدامات الإدارية للبيانات المحاسبية.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي جامعة الكويت

فصلية - أكاديمية - محكمة

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة - الاقتصاد - الاجتماع
علم النفس - الانثرويولوجيا الاجتماعية والجغرافيا السياسية والبشرية

رئيس التحرير
شفيق ناظم الغبرا

مديرة التحرير
منيرة عبدالله العتيقي

مراجعات الكتب
منصور مبارك

تفتح أبوابها أمام

- **أوسع مشاركة للباحثين الاجتماعيين العرب في الإسهام بطرح ومعالجة قضايا مجتمعاتهم.**
- **التفاعل الحي مع القارئ المثقف والمهتم بالقضايا المطروحة.**
- **المناقشات الجادة ومراجعات الكتب والتقارير.**
- **تؤكد المجلة التزامها بالوفاء والانتظام بوصول المجلة في مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتركيها**

الاشتراكات

الكويت والدول العربية:

أفراد: ٣ دنانير سنوياً داخل الكويت، ويضاف إليها دينار واحد في الدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية ١٥ ديناراً في السنة، ٢٥ ديناراً لمدة سنتين.

الدول الأجنبية:

أفراد: ١٥ دولاراً.

مؤسسات: ٦٠ دولاراً في السنة، ١١٠ دولارات لسنتين.

وتدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية)

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت
ص.ب ٢٧٧٨٠ صفاة، الكويت 13055
تليفون ٤٨١٠٤٣٦ - ٤٨٣٦٠٢٦ فاكس ٤٨٣٦٠٢٦/ ٠٠٩٦٥

E-mail:JSS@kuniv.edu.kw

Visit our web site
http://kuc01.Kuniv.edu.kw/~jss